

أثر البيئة الخارجية على العلاقات الجزائرية الفرنسية

حطاب عبدالمالك

تلعب البيئة الدولية دورا مهما في التأثير على سلوك الدولة الخارجي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تتضمن هذه البيئة مجموعة من الفاعلين دولاً أو غير دول، "بإمكانهم توليد مدخلات من البيئة الخارجية نحو أي نسق للسياسة الخارجية".¹

وتجدر الإشارة أن المتغيرات النسقية الدولية تحظى باهتمام كبيراً لدى صناع القرار، إذ أن هذه المتغيرات تعبر عن طبيعة البيئة الخارجية وصفاتها والتي تعد مسرحاً لتفاعل السلوك الخارجي للوحدات الدولية، يتميز هذا المسرح بالتعقيد والتشابك تعبيراً عن تعارض أو تلاقي أهداف ومصالح الدول، إذ تسعى الدول إلى الحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها وترتيب أولوياتها.

وتكمن أهمية دراسة البيئة الخارجية في أنها تمكننا من تحديد أهداف ووسائل السياسة الخارجية لأي وحدة دولية إذ أن الدول ليس لها سلوكاً واحداً تتبعه كما أن أهدافها الخارجية ليست ثابتة وتختلف باختلاف مقدراتها على إحداث تغيير على المستوى الدولي وحسب ما تقتضيه المصلحة القومية.

1- Allen ,David, The Context of Foreign Policy Systems : The Contemporary International Environment , in Michael Clarke and Brian white (eds.), Understanding Foreign Policy (England : Edward Elgar Publishing, 1989), p. 61.

وتتشكل البيئة الخارجية أو النسق الدولي من "مجموعات من الوحدات الدولية المرتبطة نمطياً من خلال عملية التفاعل"²، ويمكن ملاحظة "أربعة أبعاد رئيسية في هذا النسق الدولي تؤثر على السلوك الخارجي للوحدات الموجودة فيه وهي :"³

- الوحدات الدولية ؛

- البنين الدولي ؛

- المؤسسات الدولية ؛

- العمليات السياسية الدولية.

وبما أن النسق الدولي يعكس تفاعلات عديدة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية أو حتى ثقافية، ونظراً لتعدد الفواعل الدوليين وتشابك مصالحهم كما سبق الذكر، فسوف نقوم بالتركيز على ثلاثة فاعلين رئيسيين برز تأثيرهم المباشر وغير المباشر على سلوك فرنسا الخارجي تجاه الجزائر وهم الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

1- الإتحاد الأوروبي

تعود علاقات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي إلى سنوات السبعينات حيث تم عقد اتفاقية تعاون سنة 1976، وهي نتيجة لمقاربة شاملة متوسطة أنجزها الإتحاد الأوروبي سنة 1972 تعبر عن اهتمام أوروبي بدول جنوب البحر المتوسط، "ولا يزال يتزايد هذا الاهتمام إلى غاية تصريح برشلونة"⁴ سنة 1995 الذي يهدف إلى تسيير وضبط الشراكة الأورو متوسطية.

2- محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية. 1998). ص 207.

3- نفس المرجع.

4- بعد مسار برشلونة أساس الشراكة الأورو متوسطية. إذ تم عقد مؤتمر أورو متوسطي بتاريخ : 28/27 نوفمبر 1995 ببرشلونة بحضور وزراء الخارجية للدول الأعضاء الخمسة عشر آنذاك للإتحاد الأوروبي والشركاء الإثني عشر لصفة البحر الأبيض المتوسط وهي الجزائر، السلطة الفلسطينية، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا.

ونتيجة لمتغيرات دولية وإقليمية جديدة والتي تلت عملية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بادرت بها الجزائر بداية التسعينات بعد نشوب الأزمة الأمنية التي خلفت أضرارا فادحة بالاقتصاد الوطني، ازداد الاهتمام الأوروبي بالجزائر لأسباب أمنية بالدرجة الأولى وهذا بعدما تيقن المجتمع الدولي بأن ظاهرة الإرهاب ظاهرة دولية وأكدت الانفجارات بدول أوروبية إسبانيا وبريطانيا مثلا صحة هذه المقولة ليتجند المجتمع الدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

ونتيجة للاهتمام الأوروبي شبه الدائم بالجزائر ونظرا لازدياد أهمية هذا البلد لاسيما من الناحية الاقتصادية، "عقد الإتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة معه المؤشرة في 19 ديسمبر 2001 والموقعة في 29 أبريل 2002"،⁵ وهي امتداد لمحاولات سابقة في سبيل إقامة علاقات إستراتيجية بين الطرفين. ومن المعروف أن سر اهتمام

وقد قام الشركاء السبع والعشرون بتحديد ثلاثة أهداف رئيسية للشراكة وهي :

- تعريف قضاة مشترك للسلام والاستقرار عن طريق تعزيز حوار سياسي وأمني؛
- إنشاء منطقة ازدهار مشتركة عن طريق شراكة اقتصادية ومالية والإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر ؛
- تقوية السموب بواسطة شراكة اجتماعية - ثقافية وبشرية ترسي إلى تفضيل التفاهم بين الثقافات والمبادئ بين المجتمعات المدنية

5- شملت الاتفاقية النقاط التالية :

- 1- الحوار السياسي (المواد 3-5) ويتم الحوار على مستويات مختلفة خاصة على مستوى مجلس الشراكة ؛
- 2- تسوية الخدمات (المواد 30-37) ؛
- 3- التعاون الاقتصادي (62-80) والذي يشمل بدوره عدة مجالات كاللوجستيا، الصناعة، الاستثمارات، الخدمات المالية، الطاقة، السياحة... كما أنه يستعمل الأطراف على إقامة حوار اقتصادي حول سياسة الاقتصاد التي تحدد كميّات وطرق تنفيذ عمليات الشراكة الاقتصادية ؛
- 4- الشراكة الاجتماعية والثقافية (67-78) : يتم إقامة نظام لا يفرق بين العاملين لدى الطرفين سواء فيما يتعلق بطرق العمل - الأجور والتوزيع بين الأنظمة والضمان الاجتماعي. وتهدف الشراكة الثقافية إلى ترقية الحوار الثقافي ودعم التبادل بين الشباب في شتى القطاعات الثقافية.
- 5- الشراكة المالية (المواد 79-81) تسعى على تجديد الاقتصاد وترقية الاستثمارات وتجديد المنشآت والتعاون على مستوى النظام المالي ؛
- 6- الشراكة في مجال العدالة والشؤون الداخلية (المواد 82-91) في هذا الإطار يعمل الأطراف على تقوية المعاهد وإنشاء دولة القانون وضمان التنقل الحرة للأشخاص والتعاون على مكافحة الإجرام والإرهاب وكل أشكال التمييز العنصري

الجماعة الأوروبية بتطوير علاقاتها مع دول حوض البحر المتوسط سيما الجزائر يعود لأسباب تاريخية وجيو إستراتيجية تحكممت في مسار التفاوض بين الإتحاد الأوروبي من جهة، وكل دولة معنية من جهة أخرى، صف إلى ذلك اهتمام الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي على حدى بتطوير العلاقات مع دول الجنوب من خلال هذا التكتل على غرار تشجيعات فرنسا ومساندتها للجزائر من أجل الإنضمام وعقد شراكة أورو متوسطية.

وقد جاء هذا السلوك الفرنسي كرد فعل أو بالأحرى كمحاولة للتكيف عن بعض أخطاء الماضي خاصة تلك المتعلقة بالمواقف الفرنسية تجاه أحداث الجزائر بعد إلغاء نتائج الانتخابات وتوقيف المسار الديمقراطي، وجدير بالذكر الإشارة أن فرنسا في البداية لم تكن متحمسة لقيام جماعة سياسية أوروبية "حفاظا على أولويات السياسة الخارجية الفرنسية"،⁶ كما أن جهودها هذه كانت تعتبر في كثير من الأحيان رغبة في الاحتفاظ بخصوصية وتميز مع الجزائر في إطار شراكتها مع أوروبا. وفي السنوات الأخيرة لا يزال الإتحاد الأوروبي يحاول إعادة إحياء أوبعث من جديد مسار برشلونة من خلال اقتراحه لعدة مبادرات لصالح الشراكة الأورو متوسطية، ودعوة الدول الأعضاء لتأكيد التزاماتهم السياسية، في هذا الإطار وخلال اجتماع المفوضية بتاريخ 13 فبراير 2002 "تم توصية مجموعة من السياسات من شأنها تطوير الحوار الثنائي بين الحضارات والذي يجب أن يقود إلى خلق مؤسسة أورومتوسطية جديدة".⁷

6- حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، ص. 141.

7 - Voir Le Recentrage de La Politique de l'Union Européenne en Méditerranée, propositions de la CCIP pour la Conférence Ministérielle de Valence des 22,23 avril 2002, Rapport présenté par madame Elisabeth Hervier au nom de la Commission du Commerce International, et adopté selon la procédure d'urgence par le bureau du 04 avril 2001.

في هذا الإطار تبني الاتحاد الأوروبي سنتي 2003-2004 سياسة جديدة سميت بسياسة الجوار، "اتسمت بتعدد أوجهها حسب الباحث جيل لوبوزان،"⁸ خاصة مع الجزائر التي شهدت نسبة معتبرة من المهاجرين نحو أوروبا وهو الأمر الذي شغل اهتمام الأوروبيين خشية أن تشكل هذه الهجرة قواعد خلفية للإرهاب. وعموما فقد "ركز جيل على مجموعة من النقاط الأساسية"⁹ في سياسة الجوار الأوروبية مع جيرانها سماها، أي هذه النقاط، تحديات وهي : التحدي الاقتصادي، التحدي الديمقراطي، التحدي الطاقوي، تحدي الهجرة، بالإضافة إلى مخاوف عدم الاستقرار. وفي إطار هذه العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر والحركية المكثفة على مختلف الأصعدة والنشاطات فإن الكثير من الباحثين والمختصين في العلاقات الجزائرية الفرنسية يرى أنه سوف يكون من الصعب على فرنسا تأهيل سياستها الخارجية تجاه الجزائر، خاصة مع "سعي أوروبا لقبول مكانا ما يتجاوز القوة في منطقة شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى"¹⁰ التي حملها جاك شيراك خلال زيارته للدول العربية خاصة الجزائر ورغم الجهود الفرنسية وتبنيه السياسة الديغولية "المعروفة بسياسة فرنسا العربية"،¹¹ ومحاولته استغلال علاقاته الشخصية والتاريخية مع كثير من القادة، الرؤساء والزعماء العرب والأفارقة بما فيهم الدول التي فظلت البقاء تحت العباءة الفرنسية.

8- جيل لوبوزان عالم جغرافيا مكلف بأبحاث مخبر الإقليم والهوية في المجال الأوروبي بالمركز الوطني للأبحاث العلمية بباريس.
9 - Lepesant, Gilles, l'Union Européenne et Son Voisinage : Vers un Nouveau Contrat, article publié initialement dans la revue Politique Étrangère, Paris, Hiver 2004-2005.

10 - جان ماركو، توسيع نطاق برنامج tempus الأوروبي في منطقة البحر المتوسط : تعاون إقليمي وأشكال جديدة للدبلوماسية.
في وفاة سعد الشربيني (محرر)، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003 (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية 2005)، ص. 367.

11 - محمد صالح المسفر - الاتحاد الأوروبي وإبعاد مشاريعه المتوسطة في العلاقات العربية الأوروبية، حاضرها ومستقبلها (باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997)، ص. 138.

وعليه حاولت فرنسا إرجاع الكفة لصالحها مغتمنة علاقاتها التاريخية والإستراتيجية مع الجزائر، ودفعها من جديد إلى تبني سياسة واعية لمصالحها الحيوية في المنطقة وواعية للأهمية الإستراتيجية والاقتصادية الجزائرية بالنسبة للإتحاد الأوروبي، "ومنه عملت فرنسا من خلال دورها ووزنها على لعب دور أساسي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ليس فقط تجاه الجزائر ولكن تجاه الدول العربية لتحقيق مزيد من المكاسب والنفوذ"¹² وحفاظا على مصالحها.

2- الصين

لقد تزايد بكثير الوجود الصيني في القارة السمراء في السنوات القليلة الأخيرة على اختلاف أشكاله، فقد قفزت التبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا من "11 مليار دولار سنة 2000 إلى 55.5 مليار دولار سنة 2006"¹³، مما ساهم في ارتفاع عدد الشركات الصينية الإفريقية. هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية السياسية فعلاقات الصين مع إفريقيا قديمة وتعمّرت هذه العلاقات خلال ظهور حركات التحرر في إفريقيا واستقلال الدول المستعمرة مثل الجزائر، إذ حافظت كلا الدولتين على علاقات تقليدية وودية، فعندما تشكلت الحكومة الجزائرية الانتقالية سبتمبر 1958 اعترفت الصين بها مباشرة وأقام البلدان علاقات دبلوماسية بداية من اليوم العشرين من نفس الشهر والسنة.

وبعد الاستقلال الجزائري سنة 1962 شهدت العلاقات بين بكين والجزائر تطورا ملحوظا على كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية، العسكرية وحتى الثقافية لتتسم العلاقات بذلك بالودية والطموحة خاصة عندما وقعت وزاراتا خارجية البلدين اتفاقية حول إجراء مشاورات سياسية منتظمة في أبريل عام 1997.

12- علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة: سلسلة أطروحات الدكتوراه (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 119.

13- TOPIC, Septembre 2007.

والحديث عن تطور مسار العلاقات السياسية بين البلدين يبدأ من سبتمبر 1958 كما سبق الذكر أين اعترفت الصين بالجزائر، وبعد ذلك وفي بداية السبعينات كانت الجزائر من بين أهم الدول التي دعمت عودة الصين لأشغالها من جديد مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، إذ قدمت الجزائر مساهمات بارزة ودعمت القرار إلى جانب دول أخرى.

وفي أكتوبر عام 2000، "حضر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة كضيف شرف خاص مؤتمر بكين الوزاري لعام 2000 لمنتدى التعاون الصيني - الإفريقي"¹⁴ - وقام أثناءه بزيارة للصين انتهت بتوقيعه مع الرئيس الصيني جيانغ تسه مين بيانا مشتركا.

وحسب تصريح رئيس الحكومة الجزائري أحمد أويحي خلال لقائه بالصحافة الصينية عشية زيارة الرئيس الصيني في فبراير 2004 للجزائر فإن تطور مسار العلاقات السياسية بين البلدين قد ساهم بشكل ملحوظ في اتساع رقعة الشراكة بينهما لتتعدى المجالات السياسية والاقتصادية لتصل حتى التعاون الثقافي مما يؤكد رغبة الطرفين في تعميق علاقاتهما الثنائية على كافة الأصعدة.

إلا أنه يجب التنبيه هنا أن العلاقات الجزائرية الصينية لا يمكن أن ندرجها في صورة العلاقات التقليدية بين الصين ودول إفريقيا، إذ غالبا ما قدمت الحكومة الصينية حماية دبلوماسية لدول إفريقية مثل حالي السودان وزيمبابوي نظير إبرام اتفاقيات وعقود تشمل قطاع المواد الأولية. غير أن الجزائر بعيدة كل البعد عن هذه الصورة من العلاقات. فالجزائر وبحكم التجربة التي عاشتها والدروس التي استفادت منها بالإضافة إلى إمكانياتها تبحث في علاقاتها مع الدول الكبرى أمريكا، فرنسا، الصين وروسيا على الحفاظ على استقرارها وتحقيق توازن في إطار علاقاتها مع هذه الدول.

14- يعتبر منتدى التعاون الصيني الإفريقي آلية جماعية للتشاور والحوار بين الصين والدول الإفريقية وهو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية وهو محرك أساسي موجه إلى المستقبل اتخذته كل الجانبين في سياق التعاون بين الجنوب والجنوب للسمي إلى التنمية المشتركة في ظل الوضع الجديد.

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتعتبرها الجزائر من خلال علاقاتها معها مصدراً للحفاظ على أمنها واستقرارها على المدى الطويل، علاقة تأخذ بعين الاعتبار الشريك التاريخي والتقليدي الفرنسي الذي لا يزال يحاول الإنفراد بعلاقات استثنائية وخاصة مع الجزائر ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة. أما روسيا فلا يزال البعض يعتبرها المزود الرئيسي للجزائر في ميدان الأسلحة رغم تراجع أهميته ووزنه خاصة بعد الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي، وهو ما دفعنا الاهتمام أكثر بالصين بدل روسيا في هذا الجزء "رغم إعطاء بعض الدراسات حول العلاقات الجزائرية الفرنسية أهمية أكبر لروسيا بدل الصين".¹⁵

ومنذ قدوم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة وشروعه في جملة من التحركات الدبلوماسية هنا وهناك، وهذا بعد غياب ملحوظ للجزائر على الساحة الدولية بعد سلسلة الأعمال التخريبية التي شهدتها، عمل الرئيس على تعزيز العلاقات الجزائرية الصينية التي كان ولا زال يرى فيها بالإمكان أن تلعب دورا كبيرا في تسريع وتيرة تحديث البلاد خاصة من الناحية الاقتصادية والعسكرية وهذا دون فرض شروط خاصة، عكس الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، كما استطاعت الصين أن تقدم كذلك دعما دبلوماسيا للجزائر تستطيع من خلاله تجاوز كل الضغوطات الغربية المفروضة عليها خاصة الفرنسية، في هذا الصدد نشير مثلا إلى الدعم الصيني للجزائر في قضية الصحراء الغربية وهذا ما يتضح من خلال تصريح السفير الصيني ليوزيمين في أكتوبر 2006 الذي أكد رغبة الصين في تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية من أجل حل نهائي وهو ما لقي رفضاً تاماً وصريحا من طرف المغرب.

ومن هنا يتضح لنا الرؤية الجزائرية للصين التي تعتبرها قوة عظمى تستطيع الاعتماد عليها، وهو ما جاء في خطاب الرئيس الجزائري في بكين نوفمبر 2006 إذ

15- أنظر مثلا رسالتي سعود صالح وبرقوق سالم. مرجعين سابقا ذكرهما.

أكد أن الجمهورية الصينية الشعبية بعد أن أصبحت في وضعية قوة عظمى، استطاعت الحفاظ على هويتها وهي تملك حساسية تؤهلها أن تكون صاغية لاهتمامات الدول السائرة في طريق النمو، "حيث هي شريك كبير مهم، يعارض كل محاولات إرساء عالم أحادي القطب تفرض فيه جميع القرارات الكبرى".¹⁶ والجدير بالذكر أن السياسة الخارجية التي انتهجتها الجزائر لا تزال تقلق باريس، خاصة إذا تعلق الأمر بتوطيد العلاقات مع دول كبيرة كالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أكدته وزير الخارجية الجزائري أثناء زيارته لواشنطن جوان 2006 من خلال تصريحه الذي قال "أن الجزائر تبحث عن إقامة وتوطيد علاقات صداقة وتعاون متعدد الأشكال في احترام متبادل وتوازن المصالح". وفي ظل تسارع وتيرة التعاون المتعدد الأشكال بين الصين والجزائر خاصة في مجال الطاقة والمناجم تحركت الدبلوماسية الفرنسية لاحتواء هذا التوجه الجزائري الجديد عن طريق تقديم تنازلات لصالح الجزائر والقيام بخطوات كبيرة قصد إنعاش العلاقات الثنائية بين البلدين والحفاظ على العلاقات التاريخية التقليدية ومكانتها، غير أن طبيعة السياسة الجزائرية للصين فاقت كل التقديرات والتوقعات.

3- الولايات المتحدة الأمريكية

تاريخيا لم تشكل أبدا منطقة المغرب العربي منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهذا على الرغم من الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله ووفرة الموارد الطبيعية وتنوعها بالمنطقة.

وخلال الحرب الباردة ورغم العلاقات الجيدة بين الجزائر والاتحاد السوفيتي "سابقا" فإن هذه العلاقة لم تقلق أبدا المصالح الأمريكية في المنطقة، ولكن وبعد نهاية هذه الحرب أبدت واشنطن اهتماما متزايدا بالمنطقة حركتها مصالح

16 - خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في بكنين نوفمبر 2006، نشر على موقع الخارجية الجزائرية الأربعاء 08

نوفمبر 2006. www.mae.dz

اقتصادية طاقوية بالدرجة الأولى، صُف إلى ذلك أحداث الحادي عشر سبتمبر والتي ضاعفت الاهتمام بالمنطقة، سواء في الجانب الاقتصادي أو بالأحرى في قطاع المحروقات أوفي الجانب الأمني، إذ شهد التقارب الجزائري الأمريكي في هذه المنطقة خطوات مهمة زادت في توثيق العلاقات بين البلدين، وصلت إلى حد الترحيب الأمريكي بانضمام الجزائر إلى حلف الناتو والعمل فعليا وجديا على ذلك.

ويعتقد الكثير من الملاحظين السياسيين في فرنسا وفي دول المغرب العربي أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي متزايدة باستمرار "إلى درجة منافسة المصالح الفرنسية في المنطقة"¹⁷، فعلى الرغم من اعتبار صناع القرار في البيت الأبيض الأمريكي أن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ أوروبية خاصة لفرنسا نتيجة لعوامل تاريخية إلا أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بدا بارزا وواضحا وعلى فترات متفاوتة خاصة في الجانب الاقتصادي أكثر منه في الجانب السياسي، "إذ تشير كل المؤشرات إلى أننا نتجه إلى مغرب أمريكي تعمل واشنطن كل ما بوسعها من أجل فصل الأوروبيين، الشركاء التقليديين للمنطقة عن المغرب".¹⁸

ومنذ بداية التسعينات شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية تطورا ملحوظا على كافة الأصعدة مقارنة بالفترات السابقة، ابتدأت بالزيارة الرسمية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001 وهذا نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه الجزائر في منظمة الاتحاد الإفريقي، دون أن ننسى الدور المتزايد للمحور الجزائري - النيجري - الجنوب إفريقي، خاصة في

17- Voir : Jolly, Cécile, *Ambition Américaines en Méditerranée*, Arabe(Kuwait), septembre 1999 ;

- Ben Salah, Hamida, *Le Maghreb Suscite l'Intérêt Grandissant des Etats - unis*, le Quotidien d'Oran (Algérie), 03 février 2004 ;

- Raouf, Sarah, *Maghreb : Les Regards Identiques de Paris et Washington*, le Quotidien d'Oran (Algérie), 08 décembre 2003.

- Hornat - Allah, Moussa, *Les Américains et le Sahara : Les Dessous des Cartes*, l'Opinion (Maroc), janvier 2003.

18 - Jolly, Cécile, *Ambition Américaines en Méditerranée*, Arabies (France) , septembre 1999.

حل النزاعات والصراعات في القارة السمراء، وهو ما جعل واشنطن تعتبر أن حل مشكل قضية الصحراء الغربية لا يمكن دون الموافقة الجزائرية.

وعلى الصعيد الأمني فإن صناع القرار في الإدارة الأمريكية كانوا يرون ضرورة التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب وهذا قبل أحداث الحادي عشر سبتمبر، ففي هذا الصدد نشير إلى الزيارة التي قام بها مدير مكتب التحقيق الفدرالي لويس فريش، مارس 2001 للجزائر " ليشرح مشروع بلاده للتعاون مع الجزائر ضد تنظيم القاعدة،"¹⁹ وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر في إسراع وتيرة هذا التقارب الأمريكي الجزائري على الأقل في الجانب الأمني، ويؤمن البيت الأبيض الأمريكي أن استقرار الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة بأكملها ويرى أن لها أهمية حيوية في أمن الولايات المتحدة الأمريكية إذ يتعاون معها في محاربة الإرهاب والتطرف وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال من خلال ترسيخ نظرة سياسية عالمية مشتركة ومدروسة في إطار الأمن الجماعي، ودعم دعوة الجزائر إلى أهمية تبني سياسة عالمية لمكافحة الإرهاب قائمة على أساس عدم الانحياز والشفافية وحسن النية والمساواة في المعاملة وعدم المبالغة في نسب الإرهاب إلى كل ديانة وحضارة وقضية وطنية.

وقد حققت الجزائر مكاسب دبلوماسية هامة خلال زيارة رئيسها إلى واشنطن نوفمبر 2001 وكان موضوع الزيارة هو محاربة الإرهاب الدولي، وقد تمثلت هذه المكاسب في الدعم الأمريكي لمحاربة الإرهاب في الجزائر، ودعم المواقف الجزائرية في منظمة الاتحاد الإفريقي خاصة ما يتعلق منها بالإرهاب وأعمال العنف والانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، إذ تواصلت مساعدات كل من وكالة الأمن القومي، وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي إلى الجزائر من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية "وأهم من ذلك كله وافق البيت

¹⁹ - Hani, Rabah, Algérie - Etats Unis : Le Patron Du Fbi Chez Bouteflika, Jeune Indépendant (Algérie), 25 Mars 2001.

الأبيض الأمريكي على إمداد الجزائر بأسلحة إستراتيجية²⁰ بعدما كان يرفض ذلك، مما ساهم في خروج الجزائر من الحصار العسكري الذي فرض عليها منذ توقيف المسار الانتخابي يناير 1992 "الأمر الذي جعلها تلجأ إلى الأسواق الموازية بغرض تزويدها بالأسلحة،"²¹ وقد تزامن ذلك مع تعزيز الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الجزائر وتطبيق سياسة الحكم الرشيد وترسيخ دولة القانون والحق.

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن هذا التقارب الأمريكي الجزائري لم يأت صدفة وإنما جاء نتيجة جهود جزائرية معتبرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تشكل منطقة حيوية بالنسبة للحلف الأطلسي، أين ساهمت الجزائر في الحفاظ على الأمن والاستقرار فيه وهذا بعدما تيقنت دول الحلف حتمية العلاقة بين الأمن الأوراطلسي واستقرار حوض البحر المتوسط، وقد ساهمت زيارتي الرئيس الجزائري للمقر العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي في بلجيكا ديسمبر 2001 وديسمبر 2002 في إرساء هذه الفلسفة، إذ تم خلال هاته الزيارات تأسيس برامج شراكة ومناورات عسكرية مشتركة بين قوات الحلف والبحرية الجزائرية في البحر المتوسط.

أما في الجانب الاقتصادي فقد شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تطورا ملحوظا، ففي جويلية 2001 وقعا البلدين على اتفاقية إطارية حول التجارة والاستثمار، وكان هدف هذه الاتفاقية مضاعفة حجم التبادلات التجارية مما يسمح للشركات الأمريكية أخذ أكبر حصة ممكنة في الأسواق والمشاريع الجزائرية خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات، "أين أصبحت تشكل الولايات المتحدة

20- Richard Boucher, Porte - Parole du Ministère des Affaires Etrangères Americain, Daily Press Briefing, Washington, DC, December 11th 2002, and Steven R Weisman, C.V.S to Sell Military Gear to Algeria to Help it Fight Militants, New York Times, December 10th 2002.

21- Volman, Daniel, Foreign Arms Sales and The Military Balance in The Maghreb, in Zoubir, North Africa in Transition : State Society, and Economic Transformation in 1990 (Florida : University Press of Florida, 1999), pp.22-200.

الأمريكية في هذا القطاع أكبر مستثمر في الجزائر بقيمة 2.7 مليار دولار،²² في حين " لم تتعد حصة أكبر شريك اقتصادي للجزائر فرنسا 500 مليون أورو."²³ وقد أشار الرئيس الجزائري خلال زيارته لواشنطن جويلية 2001 أن بلاده تتمنى أن تتضاعف قيمة هذه الاستثمارات سنة 2005، وفعلا نستطيع أن نلمس في السنوات الأخيرة اهتمام شركات أمريكية عملاقة بقطاعات أخرى غير قطاع المحروقات كالمالية، المواد الصيدلانية، الاتصالات وكذا قطاع الإعلام الآلي مما أقلق باريس خاصة مع ما قدمته الجزائر من تسهيلات للشركاء الأمريكيين، الأمر الذي حتم على صناع القرار في الإليزيه إعادة حساباتهم، خشية خسارة السوق الجزائرية التي لا تزال - حسبهم - سوق واعدة.

إن نوعية العلاقات الجزائرية الأمريكية والتي " تبدو للوهلة الأولى غير قوية وغير كثيفة لكنها في الواقع غير ذلك تماما "24 لازالت تقوم بخطوات هامة وإستراتيجية في شتى الميادين، كما أنها تبدو في غير صالح " الحليف " الفرنسي الذي بدا يشعر بخطر التقارب الأمريكي الجزائري وعمل على احتوائه، فعلى سبيل المثال نشير إلى موقف الرئيس الفرنسي جاك شيراك من قانون 23 فبراير المجدد للاستعمار والذي ألغاه بعد ردود الأفعال الجزائرية وحتى المحلية، وأبدى رغبة ملحة في توسيع دائرة الحوار السياسي وتعميقه وتنويع شراكة بلاده التي تركز أكثر على قطاع النفط والمحروقات، أين وعد بالاهتمام بالاستثمار في قطاعات أخرى كالنقل، الزراعة والصناعة في محاولة منه لتطويق النفوذ الأمريكي في المنطقة. هذه السياسة لم تعد مجدية لضعف فرنسا نفسها وعدم قدرتها عن

22 - Country Profile : Algeria, Mai 2004.

<http://us.politinfo.com/information/country-profiles-197.html>.

23 - Lefèvre, Alex, Chirac Promotes French Interests in Algeria, World Socialist Web Site, International Committee of The Fourth International, 15 Mars 2003.

www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alg-mrs.html.

24 - بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص. 2008.

التميز حول المستقبل السياسي للجزائر والذي أدى إلى تردد فرنسي واضح في اتخاذ موقف واحد تجاه إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر، إذ انقسم صناع القرار بين مؤيدين ومعارضين، ضف إلى ذلك كل التقديرات الفرنسية الخاطئة التي جاءت في تعليقات المؤسسات الرسمية حول الأزمة الأمنية وما شهدته البلاد من أحداث مما أدى بالجزائر إلى البحث الجدي عن بدائل وشركاء حقيقيين بعدما خذلها شريكها التقليدي في كثير من الأحيان والمواقف.

ورغم المواقف الفرنسية تجاه قضايا عربية مثل القضية الفلسطينية واحتلال العراق، إلا أن هذا لم يساهم في منع التوجه الجزائري الجديد للولايات المتحدة الأمريكية والانفتاح عليها سياسيا، اقتصاديا أمنيا وحتى ثقافيا خاصة وأن البلدان يجمعهما تاريخ عريق من العلاقات الدبلوماسية.

والتي ترجع إلى الأيام الأولى للجمهورية الأمريكية عندما تم التوقيع على معاهدة صداقة بين البلدين عام 1795، وفي سنة 1962 اعترف البيت الأبيض الأمريكي برئاسة كندي بالدولة الجزائرية المستقلة والتزم بدعم الشعب الجزائري في بناء وطنه والوقوف إلى جانبه من أجل تحقيق أهداف وغايات مشتركة.

وفي السنوات الأخيرة ارتفع حجم المبادلات التجارية بين البلدين " ليبلغ 20 مليار دولار سنويا مما يضع الجزائر في المرتبة الثانية لشركاء الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي والتي تعد في نفس الوقت أكبر شريك تجاري للجزائر في العالم،"²⁵ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد صنفت الجزائر منذ 2004 ضمن الدول التي تستفيد من مزايا النظام التفضيلي عند التصدير والذي يخص 3400 منتج أغلبها عبارة عن منتجات غذائية وفلاحيه وصيدلية، إضافة إلى منتجات الصناعات التقليدية التي يمكنها اعتمادا على هذا النظام الاستفادة من تخفيضات لبعضها وإلغاء تام لبعضها الآخر للرسوم الجمركية، ويلاحظ أن

²⁵ - تصريح السفير الأمريكي بريس للمخافة الجزائرية بعد تسليم أوراق اعتماده، الجزائر، 02 سبتمبر 2008.

العلاقات الجزائرية الأمريكية شهدت خلال السنوات الماضية تقدما تجسد ميدانيا من خلال العدد المتزايد للزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين والتعاون المتعدد الأشكال الذي يشهد تطورا في عدة مجالات، الأمر الذي جعل صناع القرار في الإليزيه لعب كل أوراقهم حفاظا على ما سموه بالمنطقة الأقرب إليهم تاريخيا، سياسيا، ثقافيا وإستراتيجيا واحتواء المنافسة الأمريكية " رغم أنها غير قوية ولا تشكل خطرا حقيقيا على مصالحهم لغياب وجود أي مشاعر بين البلدين وهي التي تميز العلاقات الفرنسية الجزائرية في هذه المسألة بالذات"²⁶.

26- لقاء الباحث مع السفير الفرنسي السابق بالجزائر (2000-2002/2004-2006) هوبير كولن بوفرييار بباريس يوم 21 أكتوبر 2008.